

سياسة المدينة كمشروع لتأهيل الوسط الحضري:

تمهيد

ان سياسة المدينة كمفهوم و ممارسة في التجربة الفرنسية يعد تدخلا اراديا للسلطات العمومية بهدف تحسين الحياة بالمناطق الحضرية في وضعية صعبة وهشة، والحد من الفوارق بين المجالات الترابية. وهي تركز أساسا على التجديد الحضري وتوفير الامن والوقاية من الانحراف والاهتمام بالتنمية الاجتماعية والثقافية بالأحياء الهشة التي تعاني من سوء الاندماج والغليان الشعبي الاجتماعي.

أولاً: سياسة المدينة: الغايات والمستويات الإجرائية في تنفيذه بالنموذج ال فرنس ي

لتحقيق هذه الغاية :

عملت فرنسا منذ الانطلاق الفعلي لهذه السياسة في بداية 80 على ما يلي:

تعبئة الموارد المالية و البشرية للحد من الاقصاء و التهميش في ظل الإجراءات الترابية

، وإعادة ادماجها وربطها بالمدينة -معتمدة في مقاربتها هذه على أدوات وآليات مختلفة منها:

إجراءات التنمية الاجتماعية للأحياء [q pds] وعقد المدن [cu]

-عقد التجمعات الحضرية [cau] و العقود الحضرية للتماسك الاجتماعي [cucs] أي. "le contrat urbain de la cohésion sociale":

السياسة" انبثقت من مبادرة الدولة؛ الا ان تنفيذها ( وأجراتها) تتقاسم بينها بجميع:

الوزارات المعنية بالتنمية الاجتماعية و الجماعات الترابية و الفاعلين

تتم ب الشراكة التعاقدية وفق جغرافية الأولويات التي تحدها الدراسات التشخيصية المسبقة لكل الاحياء المستهدفة بالتدخلات العاجلة.

-وانطلاقا من مضامين هذه السياسة الجديدة فان الحكومة قد تعتمد في تجسيدها مقاييس ترابية متدرجة :

تنطلق من الجهة "النطاق الجهوي" ثم المدينة ثم الانتهاء بالحي المستهدف بالتدخل العملياتي.

**1 - فعلى المستوى الجهوي:** يتم من خلال تحديد الخطوط العريضة للتخطيط الاستراتيجي:

يشتمل أساسا على التوازن لمنظومة المدن ،

وتعزيز و تقوية جاذبيتها -

والحث على الرفع من مكانتها وقدراتها التنافسية.

**2- اما على مستوى مشروع المدينة:** فان اهم مرتكزاته:

يقوم على استراتيجيات تنمية المدن وتأهيلها،

تحقيق التنمية المتوازنة لمختلف مكونات المدينة .

واخيرا اعتماد مشاريع المدن.

**3- اما على مستوى الحي:** فيهتم مشروع الحي المندمج بالوحدات الترابية للمدينة و المتمثلة في:

المجالات الهامشية

المركزية

و الاحياء التي تفقد جاذبيتها ،

والانسجة القديمة المتهالكة

والمناطق الحساسة الهشة

الاحياء المهددة بالسقوط او الانهيار

الاحياء ناقصة التجهيز

وأخيرا-مناطق الأنشطة المتدهورة.

وبناء على هذا التصور فان تجسيد سياسة المدينة سيتم عبر:

**ا- مشروع المدينة:** وهو عبارة عن رؤية شاملة تراعي تراطبات الابعاد الاساسية: الثلاثة] 3 [ الإنتاجية -التضامن ،اندماجية المدن.

**ب- المشروع الحضري:** يهتم بمشاريع التجديد و رد الاعتبار

1- تنشيط مراكز المدن

2- دعم المدن والمناطق العمرانية الجديدة

3- مناطق التهيئة الجوارية.

**ب- مشروع الحي المدمج:** و الغاية منه :

1- تحسين اطار جودة الحياة

2- الحد من العجز المتراكم في التجهيزات،

و البنيات التحتية الحيوية بالاحياء؛

3- عن طريق مشاريع مندمجة تستجيب للأولويات الحكومية الخمسة5" وهي: السكن، الشغل، التكوين، الصحة، و النقل.

**ثانيا : مقاربات سياسة المدينة :**

وعلى العموم فان مختلف هذه العناصر يتم تناولها عبر مسارين متكاملين مترابطين هما:

**ا- المقاربة الشمولية:**وتهم مشاريع المدن ؛ حيث سيعتمد على جيل جديد من الدراسات الحضرية الملخصة لكل النتائج المترتبة عن تنفيذ مشاريع المخططات الجهوية والوطنية للتهيئة والتعمير ،واستراتيجيات التنمية الحضرية.

الهدف: 1 = الحصول على توافق محلي حول التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و المجالية للمدينة و مناطق نفودها

2- ابراز القطاعات ذات الأولوية في التدخل سواء تعلق الامر بالتجديد او إعادة الهيكلة او التجهيز او رد الاعتبار.

**ب- المقاربة العملياتية:** ويتم القيام من خلالها بالنسبة للمدن المستهدفة بالتنشيط و التجديد الحضري وإعادة التأهيل :وذلك من خلال:

1- بتحديد القطاعات التي ستخضع لمشاريع التجديد الحضري

2- تحديد المدن العتيقة التي هي في حاجة لرد الاعتبار

3- والتنصيص على الشركاء و طريقة الويل ،وتحديد طبيعة الاتفاقات التي ستجمع بين جميع الأطراف المتدخلة.

اما بالنسبة للقطاعات التي ستخضع لإعادة الهيكلة و التجهيز :

- 1- فمن الضروري تحديد جغرافية التجهيز والمجالات ذات الاسبقية في معالجة إشكالية السكن غير المرخص
- 2- تحديد التصاميم النمذجة لإعادة التأهيل و الهيكلة و التجهيزات الأساسية الضرورية و.
- 3- كذا تحديد نوعية الاتفاقية، طبيعة الشركاء: التركيبة المالية للمشاريع المقترحة.

**ملاحظة:** يمكن لسياسة المدينة الى جانب ما سبق ذكره ان تشمل المشاريع الحضرية الكبرى المندمجة و التي تجمع بين السكن و الأنشطة و التجهيزات؛ كما هو الشأن بالنسبة:

### 1- للمدن الجديدة

2- مناطق التعمير الحديثة ،

3- مشاريع التهيئة الكبرى .

غير ان هذه المشاريع يجب ان تخضع لدراسات نوعية وتوقيع بشأنها اتفاقيات خاصة حسب طبيعة ومميزات كل مشروع على حده.

### تنبيه: ا

\* كل هذه المشاريع في المقاربة الجديدة لسياسة المدينة "تحتاج الى :

### 1- أدوات تشريعية لاجرائها

2- آليات لتنفيذها؛ سواء اكان ذلك على المدى القريب او المتوسط.

3 - تحتاج الى إمكانيات وموارد مالية قادرة للتمويل .

يشكل التعاقد: أداة أساسية لتفعيل المشروع على جميع الأصعدة، اقتصادية، او اجتماعية. لتحقيق ابعاد الاندماج و التضامن والإنتاجية، و التنمية الحضرية المستدامة.

\* ان جميع المشاريع يجب ان تكون: متجانسة مترابطة ،

\*توفر على تركيبة مالية واقعية ،

\*قابلية للقياس و التقييم.

وتستجيب للأولويات الحكومية الخاصة . اما القضايا الثانوية فيمكن التعاقد بشأنها وفق اتفاق محدد.

### اما مسألة تمويل سياسة المدينة بصفة عامة :

1\_ مرتبط أساسا بالميزانية الخاصة بوزارة السكن و التعمير ووزارة المدينة، ومخصصات صندوق التضامن، وهيئات الدولة، التمويلات التعاقدية، والقطاعات الوصية.

2- كما ان تنفيذ السياسة متعددة الأطراف والشركاء يحتاج الى:

أ- اطار مؤسستي يسهر على تنفيذها، وتتبع مختلف البرامج المنبثقة عنه-بأنشاء مديرية خاصة لها هيكلها المحلية و الجهوية .

ب- تكون قادرة على مواكبة مختلف مراحل اجراة و تنفيذ هذه السياسة؛ كإطار مؤسستي جديد:

ت- تفوض له عمليات البرمجة والتنسيق -بين مختلف القطاعات الحكومية وكذا "متابعة عمليات التنفيذ" و التقييم".

ث- بعد ان يتم الاتفاق على طريقة منهجية لتفعيل هذه السياسة.

وبناء على ما تقدم - من رسم للخطوط العريضة لسياسة المدينة؛ يتضح ان المقاربة المقترحة طموحة، وتتميز بالشمولية - الشراكة و التعاقد، وكذا القياس و التقييم. وكلها مؤشرات تبدو جيدة وحكيمة. لكنها على المستوى العملي تبقى عمرانية أكثر منها سوسيو اقتصادية

، وتخضع لعديد إكراهات التي تحتاج الى دراسة و تعمق.

## ثالثاً : كيف نحقق سياسية للمدينة واقعياً :

لتنفيذ سياسة المدينة واقعياً يتطلب الأمر توفير بعض الشروط الإجرائية يلخصها فريق من الخبراء على النحو التالي:

لأجراًة سياسة المدينة، يرى المهتمون بالشأن الحضري؛ ضرورة توفير مجموعة من المرتكزات وهي :

1- المرتكز الاقتصادي : بهدف تحقيق النماء والفاعلية الاقتصادية.

ا- المرتكز الاجتماعي: بهدف تحقيق وتلبية الحاجات الإنسانية والاستجابة لأهداف الانصاف والتماسك الاجتماعي، بما فيها توفير الخدمات والمرافق الأساسية، والشغل و الثقافة.

3- المرتكز البيئي: بهدف الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحسينها واستثمارها على المدى الطويل.

ولتثبيت هذه المرتكزات ووضع هذه السياسة في اطارها الحقيقي يجب مراعاة الابعاد التالية:

أ- البعد المجالي: تقضي ساسة المدينة ممن توكل مهمة تسيير شأنها ضبط المسافات والابعاد المجالية. إذ لا يمكن وضع تصور لسياسة للمدينة بدون مجال محدد تأخذ انطلاقتها الأولى منه وتعمل فيه.

\* بعد ان تصبح أداة للتدخل لمواجهة المشاكل التي تعالجها لابد ان تنبع من المجال الجغرافي الحضري وان تفهم في اطاره. وذلك بمختلف مكوناته، بما فيها الانسان.

\* مما يقضي الاعتماد على التحليل الجغرافي الذي يكتسي أهمية خاصة تمكن من تزويد السياسة بالعديد من التقنيات وصياغة الإشكاليات والفرصيات العامة وتزويدها بالمناهج التي ستعتمدها. لان سياسة المدينة ليست أي شكل من التنظيم؛ بل هي سياسة تنظيمية لغاية اجتماعية.

ب- البعد التقني: يجب على أي سياسة مدنية مستقبلية مراعات البعد التقني قبل إخراجها الى حيز التنفيذ وذلك من خلال الكشف عن الخصائص المجالات الحضرية المراد تأهيلها، من خلال تبيان مؤهلاتها الاقتصادية والبشرية ومواطن الخلل بها وهو الأساس الذي يوضع على إثره تصور يمكن من تجاوز السلبيات بالوسط الحضري وترشيد استغلال الإمكانيات المتوفرة و عليه يجب:

- 1- ضرورة الالمام والإحاطة بكل مكونات المجال الحضري ودراستها دراسة نقدية
- 2- التعرف على المشاكل العامة التي تطرحها هذا المجال وترتيبها ترتيباً تسلسلياً من حيث الحدة والتعقيد-
- 3- تخصيص هامش في الدراسة يتم فيه مراعاة الطارئ حتى يمكن محاصرته وإيجاد الحلول له في الوقت المناسب.
- 4- تحديد اهداف محددة و قابلة للقياس.

ولعل ابرز مميزات مثل هذه الإجراءات التقنية ، هي انها تفرز في النهاية مشروعا متكاملًا يشمل العناصر التالية:

- \*- دراسة متكاملة او تقرير حول الوضع الحالي للأحياء المهمشة و العوامل التاريخية التي أسهمت في انتاجها.
- \*- وضع تصور حول طبيعة المشروع او المشاريع المراد إنجازها.
- \*- تحديد الوسائل و الكيفية لتحقيق المشروع وانجازه، من وسائل تكنولوجية و برامج...
- \*- تحديد الغلاف المالي للمشروع لتمويل مستلزماتهم تعيين الجهات المسؤولة عن التمويل
- \*- تحديد غلاف زمني: من خلال تحديد وتسطير مراحل التي يجب ان تمر بها عملية الإنجاز
- \*- وضع توقعات مستقبلية حول صيرورة تأهيل المدينة ووضع تصور اولي حول النتائج الكمية النوعية التي قد تترتب عنه

### ج- البعد السياسي:

ان سياسة المدينة ذات ابعاد متعددة ،جغرافية ،اقتصادية ،وسياسية ،وقانونية ..وهي نتاجا ملموسا للقرارات السياسية .اد ان طبيعة السياسة تختلف حسب طبيعة متخذها :وذلك وفق نوعين من القرارات .قرارات تكون نابعة من اعلى سلطة في الهرم السياسي كرجبة الدولة .او تكون نابعة من الأسفل كرجبة الساكنة او جماعة محلية او جهوية ،ومنه فهي قابلة للقراءات المتعددة واهداف قد تكون مختلفة وحسب بيرون" :انه لفهم قرار معين يجب:

1- فهم أولا المنطلقات التي تنطلق منها المسؤولون وضبط القوانين التي تتحكم في اتخاذ القرارات، :اذ غالبا ما يتأثر المسؤولون بالانتماء الاجتماعي السياسي مما يكون له تأثير مباشر على قراراتهم.

2- القرارات تقنية: وهي عبارة عن قرارات إجرائية من اختصاص باحثين وتكنوقراطيين. وتتطلب الالمام ببعض التجارب القبلية التي عالجت مشاكل المدينة وحققت نتائج خاصة بحل مشكلات التباين داخل المجال الحضري وتتميز بتنوع المقاربات في معالجتها.

كما تتطلب نضجا سياسيا ،كالقدرة في التعامل مع الاحصائيات .والارقام.

كما ان المتدخلين سياسيا او اقتصاديا لا يجب ان يكونوا مت دخلا واحدا .

تكون القرارات متنوعة ،وقابلة لقراءات مختلفة.

**ملحوظة:** يمكنك اختبار بعض هذه المرتكزات اميريقيا في بحثك للنموذج الخاص بمدينةك التي تقيم فيها .وكتابة بعض الملاحظات حولها .مع اقتراح قراءة سوسيولوجية حولها.

مع تمنياتي لكم بالتوفيق